المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مجلة
الجامعة الإسلامية

مجلة علمية محكمة
تصدر عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

العدد ١١٩ - السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ

مَسَائِلُ (إِذَنْ)

إِعْـــدَادُ :

د. أَحْمَد بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَد القُرَشِيِّ

الأُسْتَاذِ المُشَارِكِ فِي كُلِّيَّةِ المُعَلِّمِين فِي المَدِينَةِ المُنَوَّرَةِ

مقدّمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده.

وبعـــد؛ فقد كان من جملة ما اعتنى به علماء العربية دراسة النحو العربي عامـــة، وأدوات المعاني خاصة، فقد تتبعوا أحوال الأدوات ودرسوها من مختلف جوانبها:

أصلها، عملها، شروط عملها، إهمالها، زيادتها، حذفها، أقسامها، معانيها، لغاتها، اسميتها، حرفيتها، اتصالها بغيرها، بساطتها أو تركيبها، ....

وقد سلك النحويون في دراستهم أدوات المعاني ثلاثة مناهج:

المـــنهج الأول: درس الـــنحاة الأدوات ضـــمن أبواب النحو ومباحثه ومســـائله، كأمـــثـــال سيبويه في "الكتاب"، والمبرد في "المقتضب"، والفراء في "معـــاني القـــرآن"، وابـــن الســـــراج في "الأصول في النحو"، والزّجاجيّ في "الجُمـــل"، والفارسيّ في "الإيضاح العضـــدي، وكتب المسائل"، وابن جنّى في "الـــلمع" والزمخشريّ في "المفصّل"، وابن الحاجب في "الكافية"، وابن مالك في "التسهيل" وغيرهم ممن تناول الكتب السابقة بالشرح.

المـــنهج الـــثاني: درس بعـــض النحاة أدوات المعاني دراسة مستقلة، إذْ أفردوها بكتب متخصصة تتناولها بالدراسة والاستقصاء من مختلف جوانبها، من هذه المؤلفات: حروف المعاني" للزّجاجيّ، و"معاني الحروف" للرّماني، و"الأُزهيّة" لـــلهرويّ، و"رصـــف المـــباني" للمالقيّ، و "الجنى الداني" للمراديّ، و"جواهر الأدب" للإربلّيّ، و"مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاريّ، وغيرها.

المنهج الثالث: سلك بعض النحاة مسلكاً آخر في دراسة أدوات المعاني،

هـذا المسلك يتمثل في دراسة أداةٍ واحدة، إذْ تُدْرَسُ من مختلف جوانبها، وممن سلك هـذا المنهج الزّجاجيّ في "كتاب اللامات"، وأحمد بن فارس في "مقالة كلاّ"، وأبو جعفر الطبريّ في "رسالة كلاّ في الكلام والقرآن"، وابن هشام الأنصاريّ في رسالته "المباحث المَرْضِيّة المتعلقة بمَنْ الشرطيّة" وعثمان النجديّ في رسالة "أيّ المشددة" وغَيرهم من النحويين.

لذلك أردت أن أقوم بدراسة "إِذَنْ" من مختلف جوانبها، والذي شجعني لدراستها، أنّني كنت أقرأ (باب إِذَنْ) في كتاب (المقتضب) للمبرد (٢/١٢)، واستوقفني قوله: (فهذه حال "إِذَنْ" إلى أَنْ نُفرِدَ باباً لمسائلها إن شاء الله)، علّق عضيمة على المسألة بقوله: (لم يُفرد باباً لمسائل "إِذَنْ"، وإنّما استعرض النواصب في الجزء الرابع).

عندئذ شمرت عن ساعد الجدّ، وعقدت العزم على تتبع مسائلها في بطون أمّات الكتب النحوية، وكتب أدوات المعاني، والمعاجم، والتفسير، وعلوم القرآن، والقراءات.

وبعد جمع المسائل، ودراستها، تمّ تقسيمها على ثلاث عشرة مسألةً، يسبقها مقدمةٌ، ويتلوها الخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وقد جعلت هذه الدراسة بعنوان: (مسائل "إِذَنْ").

أمّا المسائل التي درستها فهي على النحو التالي:

المسألة الأولى: أصل "إِذَنْ".

المسألة الثانية: عملها.

المسألة الثالثة: شروط عمل "إِذَنْ".

المسألة الرابعة: معناها.

المسألة الخامسة: حكم "إِذَنْ" إن وقعت بين شيئين متلازمين.

المسألة السادسة: حكم "إِذَنْ" إذا فُصل بينها وبين الفعل بفاصلٍ.

المســـألة السابعة: حكم" إِذَنْ "الواقعة بين حرف العطف والفعل المستقبل.

المسألة الثامنة: حكم إلغاء عمل "إِذَنْ" مع استيفاء شروط العمل.

المســـألة التاســـعة: حكم "إِذَنْ" إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام.

المسألة العاشرة: إعراب الفعل المنصوب بعد "إِذَنْ".

المسألة الحادية عشرة:تشبيه"إِذَنْ"في عوامل الأفعال بـــ"ظَنّ"في عوامل الأسماء

المسألة الثانية عشرة: الوقف على "إِذَنْ".

المسألة الثالثة عشرة: كتابتها.

أرجو أن أكون ما قدمته نافعاً، ولمسائل "إِذَنْ" جامعاً، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وآله وصحبه.

المسألة الأولى: أصل "إِذَنْ":[1]

اختلف النحويون في أصل (إِذَنْ)، هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟ وهل هي بسيطةٌ أو مركبةٌ؟ ذهب الجمهور إلى أنّها حرفٌ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها اسمُ ظرف، وأصلها "إذا" الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، إذ الأصل في (إِذَنْ أكرمَك) أن تقول: (إذا جئتني أكرمُك)، حُذف ماتضاف إليه "إذا"، وعُوّض منه التنوين كما عَوّضوا في (حينئذٍ)، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ونُقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب.

وذهب رضيّ الدين إلى ماذهب إليه بعض الكوفيين، فقال: (الذي يلوح لي في "إِذَنْ" ويغلب في ظنّي أنّ أصله "إذْ" حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوّض منها التنوين لـمّا قُصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي، وذلك أنّهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعلٍ مذكورٍ فقصدوا إلى لفظ "إذْ" الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجرّدوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنّهم لـمّا قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دلّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخصٌ مثلاً: "أنا أزورك"، فتقول: "إِذَنْ أكرمَك"، أي: "إذْ تزورني أكرمك"، أي: وقت زيارتك لي أكرمك،

---

(١) ينظر نتائج الفكر ١٣٤، وشرح التسهيل ٢٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢،٢٣٥، ورصف المباني ١٥٧، والارتشاف ١٦٥٠/٤، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، وجواهر الأدب ٣٣٩، ومغني اللبيب ١٥، والمساعد ٧٤/٣، والتصريح ٢/ ٢٣٤، والهمع ٦/٢، والأشموني ٢٩٠/٣، والنحو الوافي ٣٠٨/٤.

وعُوّض التنوين من المضاف إليه؛ لأنّه وُضع في الأصل لازم الإضافة، فهو كـ"كلّ وبعضٍ"، إلاّ أنّهما معربان و"إذْ" مبنيّ...)[١].

ويؤكد على اسميتها في أكثر من موضعٍ بقوله: (وإذا جاز لك إضمار "أَنْ" بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتى، فهلاّ جاز إضمارها بعد الاسم – يعني إِذَنْ – وإنّما لم يجز إظهار "أَنْ" بعد "إِذَنْ" لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها)[٢].

وقال في موضعٍ آخر: (و"إِذَنْ" كنواصب الفعل التي لا يُفصل بينها وبين الفعل، إلاّ أنّ "إِذَنْ" لـمّا كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يُفصل بينه وبين الفعل)[٣].

بل إِنّه رجّح اسميتها بقوله: (وقَلْبُ نونها في الوقف ألفاً يُرجّح جانب اسميّتها)[٤].

واختلف النحويون أيضاً في بساطتها وتركّبها، فذهب الجمهور إلى أنّها بسيطة لامركبة من (إذْ وأنْ) أو (إذا وأنْ).

وذهب الخليل في أحد أقواله فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنّها حرفٌ مركبٌ من "إذْ" و"أَنْ"، وغَلب عليها حكم الحرفية، ونُقلت حركة الهمزة إلى الذّال، ثمّ حُذفت والتُزم هذا النقل.

وممن ذهب إلى هذا الرأي بعض الكوفيين، وابن مالك، فقال: (...

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٥.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٧.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٧.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٨.

ولـــيس في هـــذا نصٌّ على أنّ انتصاب المضارع بعد "إِذَنْ" عند الخليل بـــ"أَنْ" مضمرة، لجواز أن تكون مركبةً مع "إذْ" التي للتعليل، و"أَنْ" محذوفا همزتها بعد النقل، والقولُ به على ضعفه أقربُ من القول بأنّ "إِذَنْ" غيرُ مركبة).

ويؤكّد ابن مالك تركّبها بقوله: (والقولُ بأنّ "إِذَنْ" مركبةٌ من "إذْ" و"أَنْ" أسهلُ منه)[(١)].

وذهـــب أبو عليّ الرُّنديّ تلميذ السهيليّ إلى أنّها مركبةٌ من "إذا" و"أَنْ"، حُذفـــت همزة "أَنْ"، ثم حُذفت ألف "إذا" لالتقاء الساكنين، ثمّ تُعطى ما تُعطى كلّ واحدة منهما، فتعطى الرّبط كـــ(إذا)، والنّصب كـــ(أنْ)[(٢)].

وقـــد ردّ المالقيّ على من زعم أنّ "إِذَنْ" مركبةٌ، بقوله: (وهذا فاسدٌ من وجهين:

أحدهمـــا: أنّ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدّعى التركيب إلاّ بدليلٍ قاطعٍ.

والثاني: أنّها لو كانت مركبةً من "إذْ" و"أَنْ" لكانت ناصبةً على كلّ حالٍ، تقدمـــت أو تأخـــرت، وعدمُ العمل في المواضع المذكورة قبلُ دليلٌ على عدم التركيب)[(٣)].

المسألة الثانية: عملها:

اخـــتلف الـــنحويون أيضاً في عمل "إِذَنْ" إذا جاء الفعل المضارع منصوباً بعدها، ما النّاصب له؟ هل النّاصب له "إِذَنْ" أو "أَنْ" مضمرة بعدها؟.

---

(١) شرح التسهيل ٤/٢٠، وانظر شرح الكافية للرضيّ ٢/٢٣٨، ورصف المباني ١٥٧.

(٢) الارتشاف ٤/١٦٥٠، والهمع ٢/٦.

(٣) رصف المباني ١٥٧.

ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنّها تنصب بنفسها، وهو ماسمعه عن الخليل، قال سيبويه: (اعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً عملت في الفعل عمل "أُرى" في الاسم إذا كانت مبتدأةً، وذلك قولك: "إِذَنْ أجيئَك" و"إِذَنْ آتيَك")[١].

وذهب الخليل بن أحمد في أحد قوليه إلى أنّها ليست ناصبةً بنفسها، بل الفعل بعد "إِذَنْ" منصوب بـ"أَنْ" مضمرة، وهو ماروواه عنه أبو عبيدة.

قال سيبويه: (وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: "أَنْ" مضمرة بعد "إِذَنْ"، ولو كانت مما يُضمر بعده "أَنْ" فكانت بمنزلة اللاّم وحتّى لأضمرها إذا قلت: "عبدُ الله إِذَنْ يأتيك"، فكان ينبغي أن تَنصب "إِذَنْ يأتيَك"؛ لأنّ المعنى واحد، ولم يُغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله: "إِذَنْ يأتيَك عبدُ الله"، كما يَتغيّر المعنى في حتّى في الرفع والنصب، فهذا مارَووا، وأمّا ماسمعتُ منه فالأوّلُ)[٢].

وممن ذهب إلى مذهب الخليل الزّجاج، والفارسيّ[٣]، ورضيّ الدين الاستراباذيّ.

قال الزّجاج بعد أن حكى رأيَ سيبويه ورأيَ الخليل: (وكلا القولين حسنٌ جميلٌ إلاّ أنّ العامل – عندي – النصبَ في سائر الأفعال "أَنْ"، وذلك أجود، إمّا أن تقع ظاهرة أو مضمرة).

---

(١) الكتاب ١٢/٣.

(٢) الكتاب ١٦/٣، والنكت في تفسير الكتاب ٦٩٨/١.

(٣) ينظر رأيهما في الارتشاف ١٦٥٠/٤، والجنى الداني ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ١٩٠/٤، والهمع ٦/٢.

وقـــال في تأويل "إِذَنْ أكرمَه": (تأويله إنْ كان الأمرُ على ما تصِفُ وَقَعَ إِكْرامُه، فــ"أَنْ" مع "أُكرمُه" مقدرةٌ بعد "إِذَنْ")[1].

أَمـــّـــا الفارسيّ فذهب إلى أنّها العاملةُ بنفسها، وهو مخالفٌ لـــما نُسب إليه، فقـــال: (وممّا ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لاتضمر "إِذَنْ"، وإنّما تعمل في الفعل إذا كـــانت جواباً، ...)[2]، وربّما قال به في كتاب آخر، أو أنّه يقول بهما.

أَمّا الـــرضيّ فقد دافع عن مذهب الخليل وردّ على سيبويه بقوله: (ويمكن توجـــيه هـــذا القـــول على ماذكرنا) ثمّ قال: (وإذا جاز لك إضمار "أَنْ" بعد الحـــروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحتّى، فهلاّ جاز إضمارها بعد الاسم، وإنّما لم يجز إظهار "أَنْ" بعد "إِذَنْ" لاستبشاعهم للتلّفظ بها بعدها)

ويؤكّـــد ذلـــك أيضاً بقوله: (فلما احتمل "إِذَنْ" التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتمل معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحـــال، وقصـــد التنصيص على معنى الجزاء في "إِذَنْ"، نصب المضارع بـــ"أَنْ" المقدرة؛ لأنّها تُخلّص المضارع للاستقبال، ....).

ويُبرهن بأنّها غيرُ عاملة بنفسها بقوله: (وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم، والنّداء، والدعاء، يُقوّى كونها غيرَ ناصبة بنفسها، كــ"أَنْ"، و"لَنْ"، إذْ لايُفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله)[3].

أمّا ابن مالك فيرى أنّه لايوجد نصٌّ على أنّ الخليل يذهب إلىٰ أنّ الفعل

---

(١) معاني القرآن ٢/٦٣.

(٢) الإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ١٠٥٤.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

المضـــارع منصوبٌ بـــ"أَنْ" مضمرة بعد "إِذَنْ"، وما رواه عنه أبو عبيدة لانصَّ فيه على مذهب الخليل، إذْ قال: (وما عزاه إلى الخليل من أنّ الفعل بعد "إِذَنْ" منصوبٌ بـــ"أَنْ" مضمرة، إنّما مستنده فيه قول السيرافيّ في أوّل شرح الكتـــاب: [١] "روى أبو عبيدة عن الخليل أنّه قال: لاينصب شيء من الأفعال إلاّ بـــ"أَنْ" مظهرة أو مضمرة في: كي، ولَـــنْ، وإِذَنْ ، وغير ذلك"، وليس في هذا نصّ على أنّ انتصاب المضارع بعد "إِذَنْ" عند الخليل بـــ"أَنْ" مضمرة، لجواز أن تكون مركبةً مع "إذْ" التي للتعليل، و"أَنْ" محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو مايراه في انتصابه بعد "لَنْ"، والقول به على ضعفه أقرب من القـــول بأنّ "إِذَنْ" غيرُ مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بـــ"أَنْ" مضمرة؛ لأنّه لايستقيم إلاّ على أنْ يكون مابعد "إِذَنْ" في تأويل مبتدأ لازمٍ حُذف خبره، أو "إِذَنْ" قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ، وأصلها "إذا" فقُطعت عن الإضافة وعُوّض عنها التنوين، وكلاهمـــا في غايةٍ من التكلف، والقـــول بأنّ "إِذَنْ" مركبة من "إذْ وأَنْ" أسهل منه) [٢].

هذه آراء وأدلة القائلين بأنّ "إِذَنْ" ليست ناصبة بنفسها، وأَنّ "أَنْ" بعدها مقدّرةٌ، ماعدا ابن مالك فقد دافع عن مذهب الخليل وبيّن وجهة نظره.

أَمّا جمهور النحويين فيرون أنّها الناصبة للمضارع بنفسها، لا "أَنْ" مضمرة بعدها، وقد انتصر المالقيّ لمذهب الجمهور مدلّلا على فساد المذهب الآخر بقـــوله: (وكأنّ من نصب بإضمار "أَنْ" قاسها على "حتى، وكي، ولامها، ولام الجحود"، ولا يصحُّ القياس على ذلك؛ لأنّ حتى، وكي، ولامَها، ولامَ الجحود

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١/٨٤.

(٢) شرح التسهيل ٤/٢٠.

إنّما تنصب بإضمار "أَنْ"؛ لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت "أَنْ" مع بعضها في بعض المواضع على ما يُبيّن بعد، ولما كانت "إِذَنْ" لايصحُّ دخولها على مصدرٍ ملفوظٍ به ولا مقدّرٍ، ولايصحُّ إظهار "أَنْ" بعدها في موضعٍ من المواضع، لم يجز القياس في نصب مابعدها على ماذُكر)[1].

المسألة الثالثة: شروط عمل "إِذَنْ"[2] :

ذهـــب أكثر النحويين إلى أنّ "إِذَنْ" حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط، وبعض النحاة جعلها أربعة، وبعضهم فصّل الشروط فجعلها خمسة، ومن النحاة من اشترط في نصبها المضارعَ ستةَ شروطٍ:

الأول: أن تكون "إِذَنْ" واقعةً في صدر الكلام:

أي: في أوّل الكـــلام؛ لأنّهـــا حينئذٍ في أشرف محالها، فإن تأخرت أُلغيت حـــتماً نحـــــو: "أكرمُك إِذَنْ" بلا خلافٍ؛ لأنّ الفعل المنصوب لايجوز تقديمه على ناصـــبه، أمّـــا إذا توسطت، أي: وقعت حشواً في الكلام وذلك بأن اعتمد مابعدها على ماقبلها، مثل أن تتوسط بين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه، وبين المبتدأ وخبره، وجب إلغاؤها في الصور كلّها.

---

(١) رصف المباني ١٥٧.

(٢) ينظـــر الأصـــول ٢/١٤٨، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٨٤، والإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ٢/١٠٥٤، وشرح الملحة للحريري ٣٤٢، وكشف المشكل ١/٥٤٠، وابن يعيش ٩/١٤، والملخّص ١٣٨، وشرح الكافية للرضيّ ٢/٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٨٧، والجنى الداني ٣٦١، وجـــواهـــر الأدب ٣٣٩، وشرح قطر الندى ٦٢، والمغني ١٦، والتصريح ٢/٢٣٤، والهمع ٢/٦، والأشباه والنظائر ٢/١٣٥.

فــإن تقدمها كلام وتمّ دونها جاز أن تستأنف بها، وتنصب ويكون جواباً، كما لو لم يتقدمها شيء، وذلك نحو قول عبدالله بن عَنَمة الضبيّ:

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لاتُنْــزَعْ سَوِيَّتُهُ   إِذَن يُرَدَّ وقَيْدُ العَيرِ مَكْروبُ[١]

قال ابن السراج: (فهذا نصبٌ؛ لأنّ ماقبله من الكلام قد استغنى وتمّ، ألا ترى أنّ قوله: "أُرْدُدْ حمارك لاتُنــزعْ سَوِيَّتُهُ" كلامٌ قد تمَّ، ثمّ استأنف كأنّه أجاب من قال: لا أفعلُ ذاك، فقال: "إِذَنْ يُردَّ وقَيدُ العَيرِ مكروبُ")[٢].

الثاني: أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً:

فــإن كــان حالاً فلا يُنصب، كقولك لمن يُحدّثك: "إِذَنْ أظُنُّكَ صادقاً" فترفع؛ لأنّه حالٌ، والفعل المنصوب لايكون إلاّ مستقبلاً.

قــال أبو عليّ الشلوبين: (وهو ألاّ تدخل إلاّ على مستقبل، فإذا أدخلناها عــلى فعــل حالٍ لم تعمل أصلاً وإن كانت متقدمة؛ لأنّه ليس في الدُّنيا ناصب يدخل على فعل حالٍ، فوجب لها هنالك الإلغاء)[٣].

الثالث: ألاّ يُفصل بين "إِذَنْ" والفعل بفاصل:

أي: أن يكــون المضــارع متصلاً بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما

---

(١) البيت في المفضليات ٣٨٣، وهو من شواهد الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، وشــرح الكتــاب للسيرافي ٨٤/١، والتعليقة ١٣٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢، والصّاحبي ١٩٨، والنكــت ٦٩٩/١، وابــن يعيش ١٦/٧، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، وشرح الجزولية ٤٧٨/٢، ورصف المباني ١٥٢.

(٢) الأصول ١٤٨/٢، وينظر التبصرة والتذكرة ٣٩٦/١.

(٣) شرح الجزولية ٤٧٧/٢.

بعدهـــا، فـــإنْ فُصلت بفاصل بطل عملها، إلاّ أن تُفصل بواحدٍ من اثنين، فإنّ الفصـــل بذلك كَلا فصلٍ، وهما: "القسم" و"لا"، وأجاز بعض النحويين الفصل بغير ماسبق ذكره، وهو ماسنوضحه بالتفصيل في موضعه.

وإلى الشروط الثلاثة التي سبق ذكرها أشار ابن مالك بقوله[1]:

وَنَصبُوا بـــ"إذَنِ" الْمُسْتَقْبلاَ إنْ صُدِّرَتْ، والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

الرابع: أن تكون جواباً أو في تقدير الجواب:

قـــال الزمخشريّ: (و"إذَنْ" جوابٌ وجزاءٌ، يقول الرجل: "أنا آتيك"، فتقول: "إذَنْ أُكرمَك"، فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامَك جزاءً له على إتيانه؛ وقال الزّجاج: (تأويلها إنْ كان الأمر كما ذكرت فإنّي أكرمُك) [2].

وقـــال الســـيرافيّ: (وإنّـــمـــا أردت إكراماً تُوقعُه في المستقبل، فصارت بمنـــزلة "أنْ" في وقوعها للمستقبل من الأفعال) [3].

وقـــال ابـــن هشام: (والأكثر أن تكون جواباً لـــ"إنْ أو لَوْ" ظاهرتين أو مقدرتين) [4].

الخامس: ألاّيكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ماقبلها[5]:

قـــال الفارســـيّ: (فإنِ اعتمَدْتَ بالفعل على شيءٍ قبلهـــا رفعْتَ، وذلك

---

(١) ألفية ابن مالك ٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٥، وتوضيح المقاصد ١٨٧/٤.

(٢) المفصل ٣٢٣، وابن يعيش ١٢/٩، وانظر الأصـــول ١٤٨/٢، والإيضاح ٣٢٠، والمقتصد ١٠٥٤/٢، وشرح الملحة للحريري ٣٤٢، وجواهر الأدب ٣٣٩.

(٣) شرح الكتاب ٨٤/١.

(٤) مغني اللبيب ١٥.

(٥) القائلون بهذا الشرط هم القائلون بالشرط الذي قبله.

قولـــك: "أنــا إِذَنْ أكـــرِمُك"، تُرفع؛ لأنّ الفعل معتمد على الابتداء الذي هو "أنــا"، وكذلك: "إنْ تكرِمْني إِذَنْ أُكرمْك")[1].

السادس: ألاّ تقع "إِذَنْ" بعد حرف عطف[2]:

فــإن وقعـــت بعد حرف عطف كالواو أو الفاء، نحو: "وإِذَنْ آتيك" أو "فــإِذَنْ آتيك"، جاز فيها الوجهان: الإلغاء، والإعمال، والإلغاء أجود وأكثر، وبه قرأ القُرّاء.

المسألة الرابعة: معناها[3]:

قال سيبويه: (وأمّا "إِذَنْ" فجوابٌ وجزاءٌ) [4].

قـــال أبـــو حـــيّان: (وتحرير معنى "إِذَنْ" صعبٌ، وقد اضطرب النّاس في معناها، وقد نصَّ سيبويه على أنّ معناها: "الجوَابُ والجزاءُ"، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه) [5].

نعم اختلف النحويون في فهم معناها، والذي يظهر من لفظه أنّها حيثما

(١) الإيضاح ٣٢٠.

(٢) اشترط هذا الشرط الحيدرة اليمني في كشف المشكل ٥٤٠/١، والأندلسيّ في شرح المفصل، ينظر الأشبـــاه والنظائر ١٣٥/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٣٤/٤، وابن يعيش ١٣/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧١/٢،١٧٠، وشرح الجزولية ٤٧٧/٢، وشرح الكافية ٢٣٦/٢، والارتشاف ١٦٥٤/٤، ورصف المبـــاني ١٥١، والجنى الداني ٣٦٤، والمغني ١٥، والتصريح ٢٣٤/٢، والهمع ٦/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٦٤/١.

(٤) الكتاب ٢٣٤/٤، وينظر الصّاحبي ١٩٨.

(٥) البحر المحيط ٤٣٤/١.

توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً، وهذا ما فهمه الأستاذ أبو عليّ الشلوبين[١]، حيث حمل كلام سيبويه على ظاهره، وتكلّف في كلّ مكان وقعت فيه أنّها جوابٌ وجزاءٌ.

أمّا أبو عليّ الفارسيّ فإنّه فهم من كلام سيبويه أنّها قد تَرِدُ لهما، وهو الأكثر، وقد تتمحض للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: "أحبُّك"، فتقول: "إذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً" فلا يتصوّر هنا الجزاء[٢].

قال المالقيّ: (والصحيح أنّها شرط في موضعٍ، وجواب في موضعٍ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلاّ جواباً، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، لأنّه لم ينصّ على أنّهما معاً في موضعٍ واحدٍ).

وقد ردَّ ابن عصفور على شيخه الأستاذ أبي عليّ الشلوبين في تكلّفه لمعنى "إذَنْ"، بقوله: (ففهم الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنّه شرط وجواب، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء؛ فإذا قلت لمن قال لك: "أنا أزورُك"، "إذَنْ أُكرمَك"، فمعناه: إنْ تَزُرْني أكرمْك.

فلمّا أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿فعلتها إذا وأنا من الضالين﴾[٣]، فلما قــدّر: إن كنــتُ فعلتُهــا فأنا ضالٌّ، جاءه إثبات الضلال لموسى عليه السلام؛ قال: ولم يرد إثبات الضلال لنفسه، فأثار إشكالاً

(١) شرح الجزولية ٢/٤٧٧.

(٢) التكملة ٥٦٣، وينظر رصف المباني ١٥١.

(٣) سورة الشعراء، آية "٢٠".

على فهمه، فكان انفصاله عن هذا بأنْ قال: معنى قوله: ﴿وأنت من الكافرين﴾[(١)]، أي: بأنعمي، فقال له موسى عليه السلام: إنْ كنتُ فعلتُها كافراً بنعمتك فأنا من الضالين، أي: من الجاهلين بأنّ الوكزة تقضي على القبطيّ).

ثم قال ابن عصفور: (وكلامه معترَضٌ في هذا بيِّنُ الاعتراض؛ لأنّه بنى الأمر على أنّ " إِذَنْ" شرط وجواب، وليس كذلك، بل إنّما هي جوابٌ بمعنى أنّها لاتقال مبتدأة، ولابدّ أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً:"إِذَنْ أزورَك" ابتداء،فهي جواب وتكون جزاءً، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً)[(٢)].

وقد بيّن ابن هشام الأنصاريّ متى تكون "إِذَنْ" جواباً؟ بقوله: (والأكثر أن تكون جواباً لـ"إِنْ" أو "لو" ظاهرتين أو مقدرتين)[(٣)].

وخلاصة القول إنّ "إِذَنْ" تكون جواباً وجزاءً، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما، فإذا قلت لمن قال لك: "أنا أزورُك"، "إِذَنْ أُكرمَك"، فهذا جوابٌ وجزاءٌ؛ وإذا قال لك: "أُحبُّك"، فتقول له: "إِذَنْ أظنُّك صادقاً"، فهذا جواب لاجزاء معه، فعلى هذا لاتخلو من الجوابِ، وتكون في بعض المواضع جزاءً.

---

(١) سورة الشعرا، آية "١٩".

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٠، ١٧١.

(٣) المغني ١٥، ١٦.

المسألة الخامسة:

حكم"إِذَنْ"إن وقعت بين شيئين متلازمين[1]:

اشترط النحاة في عمل "إِذَنْ" أن تكون في صدر الكلام، فإن وقعت حشواً في الكلام بأَن اعتمد مابعدها على ماقبلها أُهملت، قال سيبويه: (واعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنّها مُلغاةٌ لاتَنصب البتة، كما لاتَنصب "أُرى" إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: "كان أُرى زيدٌ ذاهباً"، وكما لاتعمل في قولك: "إنّي أُرى ذاهبٌ"، فـ"إِذَنْ" لاتصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لاتصل "أُرى" هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: "أنا إِذَنْ آتيك"، فهي ههنا بمنزلة "أُرى" حيث لاتكون إلاّ ملغاةً، ومن ذلك أيضاً قولك: "إنْ تأتني إِذَنْ آتك"؛ لأنّ الفعل ههنا معتمدٌ على ماقبل "إِذَنْ")[2].

وقد حدد النحاة إهمالها في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون مابعدها جواباً للشرط الذي قبل "إِذَنْ"، نحو: "إنْ تأتِني إِذَنْ أكرمْك"، فتجزم "أكرمْك" لأنّه جواب الشرط، ولا تأثير لـ"إِذَنْ".

ومن ذلك أيضاً جعل الرّضيّ البيت السابق: (أُرْدُدْ حِمَارَكَ .. إِذَنْ يُرَدَّ ..)؛ إِذْ قال: (يجوز على مذهب الكسائيّ أن يكون "لايرتعْ" مجزوماً بكون

(١) ينظر الكتاب ٣/١٤، والمقتضب ٢/١١، والتبصرة والتذكرة ١/٣٩٦، وابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح الجزولية ٢/٤٧٩، وشرح الكافية ٢/٢٣٨، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ٤/١٦٥٢، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦١، والتصريح ٢/٢٣٤، والهمع ٢/٧.

(٢) الكتاب ٣/١٤.

"لا" فيه للنهي لا أنّه جواب الأمر، و "يُردُّ" مجزوماً لا منصوباً بكونه جواباً للنهي كما هو مذهبــه في نحو قولك: "لا تكفرْ تدخلِ النّــار" أي: إنْ تكفرْ تدخلِ النّــار، فيكون المعنى: لايرتعْ إنْ يرتعْ يُردُّ[(١)].

الثاني: أن يكون مابعدها جواباً للقسم الذي قبلها، إمّا مذكور، نحو: "والله إِذَنْ لا أفعلُ"، قال سيبويه: (ومن ذلك أيضاً: "والله إِذَنْ لا أفعلُ"، من قِبَلِ أنّ "أفعــلُ" معتمدٌ على اليمين، و"إِذَنْ" لغوٌ)[(٢)].

وإمّا مقدر، كقول كُثَيِّر عَزَّةَ:

لَئِنْ عَادَ لي عبدُ العزيز بمثْلِها   وأمْكَنَني منها إِذَنْ لا أَقِيلُها[(٣)]

فــ(لا أقيلُها) مرفوع؛ لأنّ "إِذَنْ" لم تتصدر لكونهــا جــواب القسم المقدر الموطأ عليه باللام الداخلة على "أَنْ" في أول البيت، والتقدير: والله لَئِنْ.

الثالث:أن يكون مابعدها خبراً للمبتدأ الذي قبلها،نحو:"أنا إِذَنْ أكرمُك"

قال المالقيّ: (وتقول في المبتدأ: "زيدٌ إِذَنْ يكرمُك"، فــ"يكرمُك"، مرفوع؛ لأنّه خبر عن "زيد"، وكذلك حكمه في خبر مايدخل على المبتدأ والخبر، من "كان" أو "إِنّ" وشبههما، كقولك: "كان زيدٌ إِذَنْ يكرمُك" و"إنّ زيداً إِذَنْ يكرمُك"، و"ظننت زيداً إِذَنْ يكرمُك"؛ لأنّ المفعول الثاني في "باب ظننت" حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل، فهو كخبر "كان" و"إنّ")[(٤)].

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٨-٢٣٩.

(٢) الكتاب ٣/١٤.

(٣) في ديوانه٣٠٥،وهو من شواهد الكتاب٣/١٥،وابن يعيش٩/١٣،ورصــف المباني ١٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٤، والجُمل ١٩٥،وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩ والمغني ١٥، والتصريح٢/٢٣٤،والهمع٢/٧،وشواهد المغني للسيوطي١/٦٣،والأشموني ٣/٢٨٨،.

(٤) رصف المباني ١٥٤.

وهذه الصورة موضِعُ خِــلافٍ بين البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين أنّه لايجوز الإعمال، وفصّل الكوفيون فأجاز هشام النصب والرفع بعد المبتدأ، وأجازهما الكســائيّ بعد اسم "إنّ"، وبعد اسم "كان"، ووافقه الفراء في "إنّ"، وخالفه في "كان" فأوجب الرفع، ونصّ الفراء على وجوب الرفع بعد "ظنّ"، قال أبو حيان: (وقياس قول الكسائيّ جواز الوجهين)(١)، لذلك اختلف الفريقان في قول الشاعر:

لاتَترُكَنِّي فِيهُمُ شَطِيرا إِنّي إِذَنْ أَهْلِكَ أو أَطِيرا(٢)

فتأوّله البصريون على أنّه شاذٌّ، أو إِنْ صحت الرواية فإنّه على أحد وجهين:

إمّا أن يجعل "إِذَنْ أَهْلِكَ" جملة في موضع خبر "إنّ"، وإمّا أن يكون خبر "إنّي" محذوفاً، أي: إنّي لاأستطيع، أو لا أقدر عليه، أو إنّي أُذلّ، ثم استأنف بـــ"إِذَنْ" فنصب الفعل بعد تمام الأول بخبره؛ أمّا الكوفيون فبنوا على هذا البيت مسائلهم.

قال رضيّ الدين في نهاية هذه المواضـــع الثلاثـــة التي تقع فيها "إِذَنْ" حشواً: (ولا يقع المضارع بعد "إِذَنْ" في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلهـــا بالاستقـــراء، بل تقع متوسطة في غير هـــذه المواضع، نحو: "يقتلُ إِذَنْ

---

(١) الارتشاف ١٦٥٢/٤، وينظر التذكرة ٥٥٩، والهمع ٧/٢.

(٢) البيت بلا نسبة وهو في معاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٦/١، وشرح الجزولية ٤٧٩/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والمقرب ٢٦١/١، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، وشرح التسهيل٢١/٤، ورصف المباني ١٥٤، والارتشاف ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ٣٦٢، والمساعد ٧٦/٣، والمغني ١٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣، والهمع ٧/٢، وشواهد المغني للسيوطي ٧٠/١.

زيـــدٌ عمـــراً"، و"لبِئْسَ الرجلُ إِذَنْ زيدٌ" ونحوه)[١].

المسألة السادسة:

حكم "إِذَنْ" إذا فُصل بينها والفعل بفاصلٍ[٢]:

ذهب النحاة إلى أنّه لايجوز الفصل بين "إِذَنْ" ومنصوبها؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، إلاّ أنّهم اغتفروا الفصل بالقسم، نحو: "إِذَنْ والله أجيئَك"، ومنه قول حســـان بن ثابت:

إِذَنْ واللهِ نرمِيَهُمْ بحربٍ   تُشيبُ الطِّفلَ من قبْلِ المَشيبِ[٣]

أو الفصل بـــ"لا" النافية، نحو: "إِذَنْ لاأكرمَك"، ومنه قراءة عبدالله بن مسعود: ﴿فإذاً لا يؤتوا الناس نقيرا﴾[٤].

وما عدا ذلك اختلف النحاة فيه، فأجاز ابن بابشاذ[٥] الفصلَ بالدّعاء، والنِّداء، ووافقه الرضيّ[٦]، نحو: "إِذَنْ – يَغفِرُ اللهُ لكَ – يُدخلَك الجنّة"، ونحو:

---

(١) شرح الكافية ٢٣٩/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيـــل ٢٢/٤، وشرح الكافيـــة ٢٣٧/٢، والمقرب ٢٦٢/١، ورصف المباني ١٥٣، والارتشاف ١٦٥٣/٤، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦٢، والمغني ١٦، والمساعد ٧٤/٣، والتصريح ٢٣٥/٢، والهمع ٦/٢، والملخّص ١٣٨.

(٣) في ديوانه ٣٧١، وهو من شواهد الارتشاف ١٦٥٣/٤، وشرح شذور الذهب ٢٩١، وشـــرح قطـــر النـــدى ٦٢، وشواهد المغني للسيوطيّ ٩٧٠/٢، والتصريح ٢٣٥/٢، والأشموني ٢٨٩/٣.

(٤) سورة النساء آية (٥٣)، وانظر مختصر شواذ القرآن ٢٩.

(٥) ينظر الارتشاف ١٦٥٣/٤، والجنى الداني ٣٦٢.

(٦) شرح الكافية ٢٣٧/٢.

"إِذَنْ – يازيدُ – أحسنَ إليك"، ووافقهما ابن أبي الربيع القرشيّ في النِّداء فقط[1].

وأجاز بعض النحويين منهم ابن عصفور[2]، والمالقيّ[3]، والأبّديّ[4] الفصل بالظرف، أو المجرور، نحو: "إِذَنْ – يومَ الجمعة – أُكرمَك"، ونحو: "إِذَنْ – في الدار – آتيَك".

وأجاز الكسائيّ، والفراء، وهشام، الفصل بين "إِذَنْ" والفعل بمعمول الفعل، نحـــو: "إِذَنْ زيداً أُكرمُ"، و"إِذَنْ فيك أرغبُ"، ففي الفعل حينئذٍ وجهان: الرفع واختاره الفراء وهشامٌ، والنصب واختاره الكسائيّ[5].

وجمهـــور النحويين لايرون في هذا ونحوه إلاّ الرفعَ لوجود الفصل، واغتفروا الفصــــل بالقسم، وبـــ"لا" النافية كما سبق ذكره.

تنبيه: قال أبو حيّان: (لو قدمت معمول الفعل على "إِذَنْ" نحـــو: "زيداً إِذَنْ أُكرمُ" جاز ذلك عند الكسائيّ والفراء،إلاّ أنّ الفراء يُبطل عملها، والكسائيَّ يجيز الإبطال والإعمال، ولا نصَّ عند البصريين أحفظـــه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع)[6].

---

(١) الملخّص ١٣٨.

(٢) المقرب ١/٢٦٢.

(٣) رصف المباني ١٥٣.

(٤) ينظر الارتشاف ٤/١٦٥٣، والمساعد ٣/٧٤.

(٥) ينظر الارتشـــاف ٤/١٦٥٤، والجنى الداني ٣٦٣، والمغني ١٦، والتصريح ٢/٢٣٥، والهمع ٢/٧.

(٦) الارتشاف ٤/١٦٥٤.

المسألة السابعة:

حكم"إِذَنْ"الواقعة بين حرف العطف والفعل المستقبل(١):

اعلم أنّ "إِذَنْ" إن وقعت بين حرف العطف والفعل المستقبل، كنت فيهـــا بالخيار، إن شئت أعملتها، وإن شئت ألغيتها، وهو الأكثر والأجود، وفي المسألة صورتان:

الأولى: نحو قولك: "فإِذَنْ أُحسنُ إليك" جواباً لمن قال: "أزورُكَ"، جاز فيها الوجهان، قال سيبويه: (واعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت بين "الفاء والواو" وبين الفعل، فإنّك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها ....، وإن شئت ألغيت "إِذَنْ" ....، فأمّا الاستعمال فقولك: "فإِذَنْ آتيَك، وإِذَنْ أُكرمَك" ....، وأمّا الإلغاء فقولك: "فإِذَنْ لا أجيئُك")(٢).

فـــالإلغاء بالرفع على اعتبار كون مابعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربطِ حرفِ العطفِ الكلام بعضه ببعضٍ، فصارت "إِذَنْ" بذلك متوسطةً.

والإعمال وهو نصب الفعل باعتبار كون مابعد العاطف جملـــة مستقلـــة، والفعل فيها بعد "إِذَنْ" غير معتمد على ماقبلها، وعلى هذا الوجه خرّج النحاة

---

(١) ينظـــر الكتـــاب ١٣/٣، والمقتضب ١١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والكشاف ٣٧١/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٤/٢، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الكـــافية ٢٣٧/٢، ٢٣٩، وشـــرح الجزوليـــة ٤٨٠/٢، وجـــــواهر الأدب ٣٤٠، ورصف المباني ١٥٥، والارتشاف ١٦٥١/٤، والتصريح ٢٣٥/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٥٥/١، ٥٦.

(٢) الكتاب ١٣/٣.

القراءة الشّاذة في قوله: ﴿ فإذاً لا يؤتوا النّاس نقيراً ﴾[1]، وقوله: ﴿ وإذاً لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً ﴾[2].

وإلى هذه الصورة أشار ابن مالك بقوله:

...، وَانْصِبْ وَارْفَعا إِذا "إِذَنْ" مِنْ بعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[3]

الصورة الثانية: وقوعها مع حرف العطف بعد جواب الشرط، نحو قولك: "إنْ تأتِني آتِك وإذَنْ أُكرِمُك" جاز فيها ثلاثة أوجه، قال المبرد: (واعلم أنّها إذا وقعت بعد واوٍ أوفاء، صَلُحَ الإعمال فيها والإلغاءُ، لِمَا أذكره لك، وذلك قولك: "إنْ تأتِني آتِك وإِذَنْ أُكرِمُك"، إِنْ شئت رفعت، وإِنْ شئت نصبت، وإِنْ شئت جزمت؛ أمّا الجزم فعلى العطف على "آتك" وإلغاء "إِذَنْ"؛ والنّصب على إعمال "إِذَنْ"؛ والرفع على قولك: "وأنا أُكرِمُك"، ثمّ أُدخلت "إِذَنْ" بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً)[4].

---

(١) سورة النساء آية "٥٣"، وهي قراءة ابن مسعود، ينظر مختصر شواذ القرآن ٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والكشاف ٢٧٤/١، والبحر المحيط ٢٧٣/٣.

(٢) سورة الإسراء آية (٧٦) وهي قراءة أبيّ بن كعب، كما نُسبت لابن مسعود، ينظر: مختصر شواذ القرآن ٢٧، ٧٧، والكشاف ٣٧١/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٦٢/٥، والبحر المحيط ٦٦/٦.

(٣) ألفية ابن مالك ٦٠.

(٤) المقتضب ١١/٢.

المسألة الثامنة:

حكم إلغاء عمل "إِذَنْ" مع استيفاء شروط العمل[١]:

المشهور من لسان العرب إذا وجدت الشروط المذكورة سابقاً أن تنصب "إِذَنْ" الفعل بعدها، إلاّ أنّ بعض العرب يُلغى "إِذَنْ" مع استيفاء الشروط.

قال سيبويه: (وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: "إِذَنْ أفعلُ ذلك" في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدنّ ذا، ولم يكن ليرويَ إلاّ ماسمع، جعلوها بمنـــزلة "هَلْ وبَلْ")[٢].

وبناءً على ماحكاه سيبويه، اختلف النحويون في إلغاء عملها مع استيفاء الشروط: فذهب البصريون إلى إثبات إلغاء عملها رجوعاً إلى نقل عيسى، ووافقهم ثعلب، وخالفهم سائر الكوفيين فلم يُجز أحدٌ الرفع بعدها[٣].

وذهب ابن يعيش إلى أنّه يجب إعمالها لاغير إن دخلت في الفعل في ابتداء الجواب، و – أيضاً – ذهب إليه ابن عصفور، فقال: (وإن وقعت صدراً فالإعمـــال ليس إلاّ، وقد حُكي إلغاؤها، وذلك قليل جداً)[٤].

وذهب ابن مالك إلى أنّها تنصب الفعل غالباً، وذلك بناءً على مارواه

(١) ينظر الكتاب ١٦/٣، وابن يعيش ١٦/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/٢، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، والارتشاف ١٦٥١/٤، والتذكرة ٥٥٩، والجنى الداني ٣٦٣، والمساعد ٧٢/٣، ورصف المباني ١٥٣، والتصريح ٢٣٥/٢، والهمع ٧/٢.

(٢) الكتاب ١٦/٣.

(٣) الارتشاف ١٦٥١/٤، والهمع ٧/٢.

(٤) ينظر ابن يعيش ١٦/٧، وكذا شرح الجمل ١٧٢/٢.

عيسى ابن عمر[1].

أَمّا ابن الناظم فذهب إلى أنّ إلغاء عملها هو القياس؛ لأنّها غير مختصة، فقال: (وإنّما أعملها الأكثرون حملاً على "ظنّ"؛ لأنّها مثلُها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرِها عنها، وتوسطِها بين جزأيها، كما حُملت "ما"على"ليس"؛لأنها مثلُها في نفي الحال)[2].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ ماروواه عيسى لغةٌ نادرةٌ[3]، وذهب المالقيّ إلى أنّ ذلك شاذٌّ لايُعتبر[4].

المسألة التاسعة:

حكم"إِذَنْ"إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللاّم[5]:

ذهب النحويون إلى أنّه إذا أتى بعد "إِذَنْ" الماضي مصحوباً باللام، نحو قوله تعالى: ﴿إذا لأذقناك﴾[6] فالظاهر أنّ الفعل جوابُ قسمٍ مقدرٍ قبل "إِذَنْ"، فلذلك دخلت اللام على الماضي.

---

(١) شرح التسهيل ٤/١٩، ٢١.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٦٧١، وينظر التصريح ٢/٢٣٥.

(٣) ينظر الارتشاف ٤/١٦٥١، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٠، والمساعد ٣/٧٢.

(٤) رصف المباني ١٥٣.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤، وشرح التسهيل ٤/١٩، وشرح الكافية ٢/٢٣٦، والارتشاف ٤/١٦٥٥، والجنى الداني ٣٦٥، والبرهان ٤/١٨٧، ١٨٨، والإتقان ١/٤٠٥، ودراسات لأسلوب القرآن ١/٦٢.

(٦) سورة الإسراء آية "٧٥".

قال الفراء:(وإذا رأيت في جواب"إِذَنْ"اللام فقد أضمرت لها"لَئِنْ"أو يميناً، أو "لو"، من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ ﴾(١)، والمعنى – والله أعلم–: لو كان معه فيهما إلهٌ لذهب كـلُّ إله بما خلق، ومثله: قال تعالى : ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾(٢)، ومعناه: لو فعلت لاتخذوك،وكذلك قوله:﴿ كِدتَّ تَرْكَنُ ﴾ثم قال:﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ﴾ معناه: لو ركنت لأذقناك إذاً)(٣).

فنلحظ أنّ الفراء يرى أنّ اللام جواب قسم مقدر، أو جواب "لو" مقدرة.

أمّا رضيّ الدين الاستراباذيّ فلا يرى أنّ "اللام" واقعةٌ في جوابٍ لقسم مقدرٍ، إذ قال: (وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: "لو جئتني إِذَنْ لأكرمتــك"، وفي المستقبل نحو: "إِذَنْ أُكرمَك" بنصب الفعل، وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى "لو" في إدخال "اللام" في جوابــه، كقوله تعالى: ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾، أي: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقناك، .... وليس "اللام" جوابَ القسم المقدر كما قال بعضهم، وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جــزاء "إِنْ")(٤).

(١) سورة المؤمنون آية "٩١".

(٢) سورة الإسراء آية "٧٣".

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤.

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٦.

وحكى الزركشيّ عن بعض المتأخرين أنّ "إِذَنْ" التي يقع بعدها الماضي مصحوباً باللام، مركبةٌ من "إذا" التي هي ظرف زمان ماضٍ، ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً، لكنّها حُذفت تخفيفاً وأُبدل منها التنوين، وليست هذه الناصبة للمضارع؛ لأنّ تلك تختص به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلاّ مايختص، وهذه لاتختص به بل تدخل على الماضي، ثمّ استشهد بالآيات السابقة[١].

المسألة العاشرة: إعراب الفعل المنصوب بعد "إِذَنْ":

هذه المسألة تناولها رضيّ الدين بقوله: (ثم اعلم أنّ الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأٌ، خبرُه محذوف وجوباً، فمعنى "إِذَنْ أكرمَك": إِذَنْ إكرامُك حاصـــلٌ، أو واجبٌ، وإنّما وجب حَذْفُ خبر المبتدأ؛ لأنّ الفعل لّما التُزم فيه حَذْفُ "أَنْ" التي بسببها هُيأ أن يَصْلُح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حقّ الظهور، فلو أُبرز الخبر لكان كأنّه أخبر عن الفعل)[٢].

المسألة الحادية عشرة:

تشبيه "إِذَنْ" في عوامل الأفعال بـــ"ظَنّ" في عوامل الأسماء[٣]:

شبَّـــه النحـــاة "إِذَنْ" في عـــوامل الأفعال بـــ"ظننت" في عوامل الأسماء في الابتداء، والتوسط، والتأخير؛ لأنّ كلاً منهما يعمل ويُلغى، فإذا تقدما عملا، وإذا تأخرا أو توسطا لم تعمل "إِذَنْ" في حالة التأخر، أو إذا توسطت بين كلامين

(١) ينظر البرهان ١٨٧/٤، والإتقان ٤٠٥/١.

(٢) شرح الكافية ٢٣٨/٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٢/٣، ١٣، ١٤، والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، ١٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٥/١، وابن يعيش ١٧/٧، وشرح الجزولية ٤٧٦/٢، ٤٧٧، ورصف المباني ١٥٤، ١٥٥، وجواهر الأدب ٣٣٩.

أحدهما محتاج إلى الآخر لم يجز أن تعمل؛ لأنها حرف والحروف أضعف في العمل من الأفعال.

أَمّا أفعال الشك واليقين "ظنّ وأخواتها" إذا توسطت أو تأخرت فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، ولم تقو "إِذَنْ" قوتها؛ لأنّ المشبّه بالشيء لايقوى قوة المشبّه به، فحطت عنها بأنْ ألغيت ليس إلاّ.

قال سيبويه[١]: (اعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت جواباً وكانت مبتدأةً، عملت في الفعل عمل "أُرى" في الاسم إذا كانت مبتدأةً). وقال: (ولا تَفصلُ بين شيءٍ مما يَنصب الفعلَ وبين الفعل سوى "إِذَنْ"؛ لأنّ "إِذَنْ" أشبهت "أُرى"، فهي في الأفعال بمنـــزلة "أُرى" في الأسماء، وهي تُلغى وتُقدّم وتُؤخَّر).

وقال: (واعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك "أُرى وحسبت"، إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، ... وإن شئت أَلغيتَ "إِذَنْ" كإلغائك" "حسبت"). وقال: (واعلم أنّ "إِذَنْ" إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه، فإنّها مُلغاةٌ لاتَنصب البتة، كما لاتنصب "أُرى" إذا كانت بين الفعل والاسم).

وقال المبرد: (اعلم أنّ " إِذَنْ " في عوامل الأفعال كـــ" ظننت " في عوامل الأسماء؛ لأنّها تعمل وتُلغى كـــ"ظننت"،ألا ترى أنّك تقول:"ظننت زيداً قائماً "و" زيدٌ ظننت قائمٌ"،إذا أردت زيدٌ قائمٌ في ظنّي، وكذلك "إِذَنْ" إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها،وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل"ظننت"، إذا قلت: "زيداً ظننت قائماً"؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنّها لاتتصرّف)[٢].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢، ١٣، ١٤.

(٢) المقتضب ٢/١٠.

المسألة الثانية عشرة: الوقف على "إِذَنْ"(1):

اختلف النحويــون في الوقــف على "إِذَنْ": فذهب الجمهور – وهو الصحيح – وعليه إجماع القُرّاء، أنّ "إِذَنْ" يُوقف عليها بالألف المبدلة من النون، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

وذهب المازنّي إلى أنّه يُوقف عليها بالنون؛ لأنّها حرف، كــ"أَنْ"، ولم يُجز الوقف عليها بالألف،لئلا تلتبس بــ"إذا".وذهب المبرد إلى جواز الوجهين.

قال السيوطيّ: (الجمهور أنّ "إِذَنْ" يُوقف عليها بالألــف المبدلــة مــن النون، وعليــه إجماع القُرّاء، وجوّز قومٌ منهم المبرد والمازنيّ في غير القرآن الوقــوف عليها بالنون كــ"لَنْ" و"أَنْ")(2).

المسألة الثالثة عشرة: كتابتها(3):

قال ابن هشام:(وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها) (4).

لذلك اختلف النحويون في كتابتها على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنّها تُكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، ونُسب هذا القول إلى المازنيّ، قال المراديّ: (وفيه نظرٌ؛ لأنّه إذا كان يرى الوقف

---

(1) ينظر شرح الأبيات المشكلة ٨٣، والتكملة ٥٦٣، ونتائج الفكر ١٣٤، وشرح الملوكي في التصريف ٢٣٧، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، والارتشاف ٨٠١/٢، والجنى الداني ٣٦٥، وجواهر الأدب ٣٣٩، والمغني ١٦، والإتقان ٤٠٦/١، والأشباه والنظائر ٢٠١/٢.

(2) الإتقان ٤٠٦/١.

(3) ينظر شرح الكــافية ٢٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفــور ١٧٠/٢، والجنى الــداني ٣٦٦، ورصــف المبــاني ١٥٥، ١٥٦، والمغني ١٦، والجامع لأحكــام القرآن ١٦٢/٥، والكواكب الدريّة ٤٦٧، والنحــو الوافــي ٣١٢/٤.

(4) المغني ١٦.

عليها بالنون كما نُقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف)[١].

قال المالقيّ: (وعلّةُ من كتبها بالألف في الحالتين – أي من الوصل والوقف – شَبَهُها بالأسماء المنقوصة، لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل "دَماً ويداً" في حال النصب)[٢].

الثاني: ذهب المازنيّ والمبرد وأكثر النحويين إلى أنّها تكتب بالنون، وقد رُوي عـــن المبرد أنّه قال: (أشتهي أنْ أكويَ يدَ مَنْ يكتب "إِذَنْ" بالألف، إنّها مِثْلُ "لَنْ وأَنْ"، ولا يدخل التنوين في الحروف)[٣].

قال المالقيّ: (فعلّةُ من كتبها بالنون في الحالتين – من الوصل والوقف – أنّها حرف، ونونها أصليّة، فهي كـــ"أنْ، وعَنْ، ولَنْ")[٤].

الثالث: ذهب الفراء إلى التفصيل، وهو أنّها إِنْ كانت مُلغاةً كُتبت بالألف؛ لأنّها قد ضَعُفت، وإن كانت عاملةً كُتبت بالنون؛ لأنّها قد قويت.

وقد نَسب له رضيّ الدين وابن هشام الأنصاريّ عكس ماذُكر[٥].

قال المالقيّ: (وعلّةُ من فرّق بين كونها عاملةً فتُكتب بالنون تشبيهاً بـــ"عَنْ" و"أَنْ"، وكونها غيرَ عاملة فتُكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـــ"دَماً" و"يداً")[٦]. ورجَّح ابن عصفور كتابتها بالنون، فقال: (والصحيح أنّها

(١) الجنى الداني ٣٦٦.

(٢) رصف المباني ١٥٦.

(٣) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٦٢/٥، والجنى الداني ٣٦٦.

(٤) رصف المباني ١٥٥.

(٥) ينظر تفصيل الرأيين في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، وشرح الكافية ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٥، والجنى الداني ٣٦٦، والمغني ١٦.

(٦) رصف المباني ١٥٦.

تكتب بالنون لأمرين:

أحدهما: أنَّ كلَّ نون يوقف عليها بالألف تُكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغييرٍ يُكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تُكتب على صورتها بالنون.

وأيضاً: فإنّها ينبغي أَنْ تُكتبَ بالنون فرقاً بينها وبين "إذا")[1].

أمّا المالقيّ فقد بيّن وجهة نظره في كتابتها بالنون تارة، وبالألف تارة، بقوله:(والذي عندي فيها: الاختيار أن ينظر: فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحروف؛ لأنّ ذلك لفظها مع كونها حرفا لااشتقاق لها، وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف؛ لأنّها إذْ ذاك مشبَّهةٌ بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأنّ النون فيها كالتنوين، وأنّها لاتعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً)[2].

والله الموفق للصّواب، وإليه المرجع والمآب، والله أسأل – سبحانه وتعالى – أن يجعلنا ممن إذا دُعِيَ فأجاب، وإذا كتب أو تحدث فأصاب، وأن يرزقنا فَهْمَ الحكمة وفَصْلَ الخطاب، وأن يصلي على سيدنا وقدوتنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وعلى آله والأصحاب، وتابعيهم إلى يوم المآب، وآخِرُ دعوانا أَنِ الحمد لله رب العالمين، آمين.

---

(١) شرح الجمل ٢/١٧٠.

(٢) رصف ا لمباني ١٥٦.

الخاتمـــــة

الحمد لله على آلائه التي لاتُحصى، ومنها إنعامه عليّ بإتمام هذا البحث، وفي ختامه يُمكنني أن أُقدّم خلاصة موجزة لأهمّ النتائج التي توصلت إليها، فأقول:

أولاً: الرّاجح – وهو مذهب الجمهور – أنّ (إِذَنْ) حرفٌ، لا اسم ظرف لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، وهو ماذهب إليه بعض الكوفيين، ورجّحه رضيّ الدين الاستراباذيّ.

ثانياً: الرَّاجح – وهو مذهب الجمهور – أنّها بسيطة، لاحرف مركب من (إذْ وأَنْ)، وهو مذهب الخليل، وبعض الكوفيين، ورجّحه ابن مالك؛ ولاهي حرف مركب من (إذا وأنْ)، وهو مذهب الرُّنديّ، وقد ردّ المالقيّ على الزاعمين بتركيبها.

ثالثاً: الرّاجح – وهو مذهب سيبويه والجمهور – أنّها تنصب المضارع بنفسها، وذهب الخليل إلى أنّ الفعل يُنصب بـــ"أنْ" مضمرة بعد "إِذَنْ"،وتابعه الزجاج والفارسيّ، وانتصر له رضيّ الدين الاستراباذيّ، وأنكر ابن مالك نسبة هذا الرأي للخليل.

رابعاً: "إِذَنْ" تنصب المضارع بشروط ستة: إذا كانت مبتدأة، وجواباً، والفعل مستقبلاً، ولم يفصل بينها والفعل بفاصل، والفعل بعدها لم يكن معتمداً على ماقبلها، وألاّ تقع بعد عاطفٍ.

خامساً: ذهب سيبويه إلى أنّ معناها: الجواب والجزاء، واختلف النحويّون في فهم كلامه، ففهم الشلوبين أنّها لهما معاً حيثما وُجدت، وقد ردّ ابن

عصفور على شيخه، وبيّن أنّ كلامه معتَرضٌ بيِّنُ الاعتراض.

أمّا الفارسيّ ففهم أنّها تَرِدُ لهما، وقد تتمحض للجواب فقط، وهو الرّاجح.

سادساً: "إِذَنْ" إن وقعت بين شيئين متلازمين أُهملت، كوقوعها بين الشرط أو القسم وجوابهما، أو بين المبتدأ والخبر أو مافي حكمهما، والصورة الأخيرة اختلف الفريقان فيها بين الإعمال والإهمال.

سابعاً: لايجوز الفصل بين "إِذَنْ" ومنصوبها، واغتُفِر الفصل بالقسم، أو بـــ"لا" النافية، وماعدا ذلك اختلف النحاة في الفصل بالدعاء، أو النداء، أو الظرف، أو المجرور، أو معمول الفعل، فجمهور النحويين يوجبون رفع الفعل؛ لوجود الفصل.

ثامناً: "إِذَنْ" إن وقعت بين حرف العطف والفعل المستقبل، فأنت بالخيار، إن شئت أعملتها، وإن شئت ألغيتها، وهو الأكثر والأجود.

تاسعاً: حكى سيبويه أنّ ناساً من العرب يُلغون عمل "إِذَنْ" مع استيفاء الشروط، فأثبت لها معظم النحاة جواز الإلغاء، وخالفهم آخرون فأوجبوا إعمالها، وحكموا على اللغة بأنّها نادرةٌ، أو شاذّةٌ لايُعتبر بها.

عاشراً: إذا أتى بعد "إِذَنْ" الفعل الماضي مصحوباً باللام، فالظاهر أنّ الفعل جوابُ قسمٍ مقدرٍ، أو جواب "لو" مقدرةٍ قبل "إِذَنْ"، وهو مذهب الفراء. أمّا الرضيّ فيرى أنّها جواب "لو" مقدرة فقط.

حادي عشر: ذهب الرّضيّ إلى أنّ الفعل المنصوب بعد "إِذَنْ" يُقدّر بالمصدر، ويُعرب مبتدأً، خبره محذوف وجوباً.

ثاني عشر: شبّه النحاة "إِذَنْ" في عوامل الأفعال بـ"ظَنَنتُ" في عوامل الأسماء، في الابتداء، والتوسط، والتأخير؛ لأنّ كلاًّ منهما يعمل ويُلغى، فإذا تقدما عملا، وإذا تأخرا أو توسطا ففي المسألة تفصيل.

ثالث عشر: الرّاجح – وهو مذهب الجمهور وعليه إجماع القُرّاء – أنّ "إِذَنْ" يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وذهب المازنـيّ والمبرد إلى أنّه يوقف عليها بالنون في غير القرآن.

رابع عشر: ذهب الجمهور إلى أنّها تكتب بالألف، وكذلك رُسمت في المصحف، وذهب المازنـيّ والمبرد وأكثر النحويين، ورجّحه ابن عصفور، إلى أنّها تكتب بالنون، وقال الفراء: إن كانت ملغاة كُتبت بالألف؛ لأنّها قد ضعفت، وإن كانت عاملة كُتبت بالنون؛ لأنّها قد قويت، ونَسب له الرضيّ وابن هشام العكس.

وآخِرُ دعوانا أَنِ الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا ونبيّنا محمد وعلى أزواجه، وذرّيته، وصحبه أجمعين، وسلَّمَ تسليماً كثيرا.

فهرس المصادر والمراجع

١- الإتقـــان في علوم القرآن للسيوطيّ، تقديم محمد شريف سكر، ومراجعة مصطفى القصاص، ط١، ١٤٠٧هـــ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢- ارتشـــاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد، ط١، ١٤١٨هـــ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- الأشـــباه والـــنظائر في الـــنحو للسيوطيّ، مراجعة فايـــز ترحيني، ط١، ١٤٠٤هـــ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤- الأصـــول في النحو لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥- ألفـــية ابـــن مـــالك في النحو والصرف، ١٤١٠هـــ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.

٦- الإيضـــاح العضدي لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، ١٤٠٨هـــ، دار العلوم.

٧- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

٨- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ، ط٢، ١٣٩٨هـــ، دار الفكر، بيروت.

٩- الـــبرهان في علـــوم القرآن لبدر الدين الزركشيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.

١٠-التبصـــرة والـــتذكرة لأبي محمد الصيمريّ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط١، ١٤٠٢هـــ، دار الفكر، دمشق.

١١-تذكـــرة النحاة لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، ط١،

١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.
١٣–التصريح على التوضيح لخالد الأزهريّ، دار الفكر، دمشق.
١٤–التعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٢هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.
١٥–التكملة لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. كاظم المرجان، ١٤٠١هـ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٦–توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، ط١، ١٣٩٦هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
١٧–الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨–الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجيّ، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط١، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩–الجنى الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠–جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربليّ، صنعة د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٢هـ، دار النفائس، بيروت.
٢١–دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٢٢–ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة.

٢٣–ديوان كُثيّر عزّة، تحقيق إحسان عباس، ط١، ١٩٧١م، دار الثقافة، بيروت.

٢٤–رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقيّ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.

٢٥–شرح أبيات سيبويه لابن السيرافيّ، تحقيق د. محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٦–شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي عليّ الفارسيّ، المسمى (إيضاح الشعر)،تحقيق د.حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٧هـ، دار القلم، دمشق.

٢٧–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة.

٢٨–شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

٢٩–شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ، هجر للطباعة والنشر.

٣٠–شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح.

٣١–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.

٣٢–شرح شواهد المغنى للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٣–شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ١٤١١هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

٣٤–شـــرح الكافية لرضيّ الدين الاستراباذيّ، ط٣، ١٤٠٢هـــ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥–شـــرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسيّ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث.

٣٦–شـــرح كـــتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق د.رمضان عبدالتواب، ود.محمود فهمي حجازي، ود.محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٦م.

٣٧–شرح المفصل لابن يعيش النّحويّ، عالم الكتب، بيروت.

٣٨–شرح المقدمة الجزوليّة الكبير لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، ط١، ١٤١٣هـــ، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٩–شـــرح مـــلحة الإعراب لأبي محمد القاسم الحريريّ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط٢، ١٤١٢هـــ، مكتبة دار التراث، المدينة.

٤٠–شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، ١٣٩٣هـــ، المكتبة العربية، حلب.

٤١–الصّـــاحبي لأبي الحسين ابن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

٤٢–فهـــارس كتاب سيبويه صنع محمد عبدالخالق عضيمة،ط١، ١٣٩٥هـــ، دار الحديث، القاهرة.

٤٣–فهارس معاني القرآن للفراء،إعداد د. فائزة المؤيد، ط١، ١٤١٤ه، الخبر.

٤٤–الكـــتاب لســـيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢، ١٤٠٣هـــ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٥-الكشاف لأبي القاسم الزمخشريّ، دار المعرفة، بيروت.

٤٦-كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمنيّ، تحقيق د.هادي عطية مطر، ط١، ١٤٠٤هـ، مطبعة الإرشاد، بغداد.

٤٧-الكواكب الدّريّة على متممة الآجُرّوميّة لمحمد بن محمد الرُّعينّي، الشهير بالحطاب، ط١، ١٤١٠هـ، دار الكتب، بيروت.

٤٨-مختصرٌ في شواذّ القرآن لابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر، ١٩٣٤م.

٤٩-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ، دار الفكر، دمشق.

٥٠-معاني القرآن للفراء، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.

٥١-معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د.عبدالجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت.

٥٢-المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣-المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار الحديث، القاهرة.

٥٤-مغني اللبيب لجمال الدين ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط١، ١٣٩٩هـ، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور.

٥٥-المفصل لأبي القاسم الزمخشريّ، ط٢، دار الجيل، بيروت.

٥٦-المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف، القاهرة.

٥٧–المقتصـــد في شـــرح الإيضـــاح لعبدالقاهر الجرجانيّ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م، العراق.

٥٨–المقتضـــب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، ط٢، ١٣٩٩هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

٥٩–المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ، مطبعة العاني، بغداد.

٦٠–الملخص لابن أبي الربيع القرشيّ، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.

٦١–نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السُهيليّ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

٦٢–النحو الوافي، تأليف عباس حسن، ط٨، دار المعارف، القاهرة.

٦٣–النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، ١٤٠٧هـ، الكويت.

٦٤–همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط١، ١٣٢٧هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.